

تأجيل الانتخابات الإثيوبية وقود المعارضة للتسخين السياسي

الحكومة تستثمر الخلافات الخارجية لتقوية جبهتها الداخلية

وافق البرلمان الإثيوبي، الأربعاء، على خطة لإبقاء رئيس الوزراء أبي أحمد في منصبه بعد أن أجبرت جائحة كورونا السلطات على تأجيل الانتخابات المقررة في أغسطس القادم، ومن شأن هذه الخطوة التي اتخذها المجلس الفيدرالي، أن تثير غضب زعماء المعارضة الذين سبق أن اتهموا أبي باستغلال الوباء والخلافات الخارجية لإطالة فترة حكمه، فيما يحذر محللون من احتجاجات وأزمة سياسية مرتقبة.

منح هذا البعد أفضلية داخلية لأبي أحمد، وجعله أشد تمسكا بعدم تقديم تنازلات حتى لو كانت تتسق مع القوانين الدولية، خوفا من أن تستغل ذلك المعارضة في المعركة المحتدمة بينهما وتصوره كمن يتنازل عن جزء من الحقوق الوطنية، ما جعل الحكومة أكثر تشددا في التعامل مع القضايا الإقليمية، فأصبحت بين فكي رحي، مشاكل خارجية متصاعدة ومفتوحة على كل الاحتمالات، وأخرى داخلية وعرة يمكن أن تؤثر على مستقبل رئيسها السياسي.

أصبح الهروب إلى الخارج من أزمات الداخل من سمات الحكومة الإثيوبية، وتحاول تكثيف الأضواء على التوترات الإقليمية، على اعتبار أنها مستهدفة ولا أحد يريد لها النجاح، ومن الضروري التكاتف خلفها، ما يفسر الإصرار على عد التنازل عن خيار تأجيل الانتخابات، وضرب عرض الحائط بتحذيرات لوحات بأن الخطوة سوف تجلب نزاعات داخلية كثيرة.

ووافق المجلس الاتحادي الفدرالي، الأربعاء، على استمرار أبي أحمد في منصبه بعد يومين من استقالة رئيسة المجلس الأعلى في البرلمان، المعارضة خيرية إبراهيم، لأنها لا تريد أن تكون "متعاونة مع نظام يتطور إلى الدكتاتورية"، واحتجاجا على تأجيل الانتخابات المقررة في أغسطس المقبل، لنحو تسعة أشهر إلى عام، لحين أن تؤكد منظمة الصحة العالمية أن فايروس كورونا لا يمثل قلقا على المواطنين.

انتخابات بلا تنافسية

أصبح قرار استمرار الحكومة والبرلمان وحكومات الأقاليم من خلال تفسير دستوري يحظى برفض المعارضة التي تعتبر تطورا في الاتجاه العكسي، من الإلغام، أو التحديتات الانفصالية التي تواجه السلطة الحاكمة في أديس أبابا، لأنها تعاملت مع الموقف بطريقة تحافظ



محمد أبو الفضل
كاتب مصري

غطت الأحداث الخارجية على كثير من تفاصيل المشهد الحاصل في إثيوبيا وتفاعلاته السياسية، وبدأت الأزمة مع مصر حول سد النهضة كأنها القضية الوحيدة التي تشغل بها إثيوبيا. وجاء التوتر على الحدود مع السودان ودخوله على خط مناورات ملف المياه مع القاهرة في مواجهة ليضفي أبعادا متشابكة، ويضع رئيس الحكومة الإثيوبية أبي أحمد في بؤرة تطورات إقليمية عاصفة، لم تهمل البعض التمعن في ما يجري على صعيد التجاذبات المحلية، والتي تصاعدت خلال الأيام الماضية بعد تأجيل الانتخابات العامة رسميا.

الاحتجاجات في بلد يتشكل

من موزاييك سياسي وعرقي متنسب مرشحة لأن تتسع ولن تقتصر على إقليم بعينه

تبدو العلاقة بين الجانبين غير منفصلة في الواقع، حيث يسعى أبي أحمد إلى توظيف الخلافات الخارجية لتمتين جبهته الداخلية، وتوحيد الصفوف ضمن منظومة وطنية واحدة، قادرة على أن تكون بعيدة عن الاستقطابات التي تقوم بها المعارضة للناكيد على فشل في الوفاء بكنبر من الاستحقاقات الداخلية، السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية، ولذلك تحول سد النهضة من قضية تنموية بامتياز إلى نقطة ارتكاز سياسية تعول عليها الحكومة في مواجهة الانتقادات السابقة، وتحول إلى إطار جامع للقوى المتصارعة على السلطة.



إثيوبيا على مشارف أزمة سياسية

الغريبة إليه، وجرى التعويل عليه في الخروج بإثيوبيا إلى بر الأمان، وتكثيف دورها كرمانة ميزان على صعيدي السلام والتنمية في منطقة القرن الأفريقي.

جاذبية ثم تراجع

أوحى تحركاته الإيجابية على المستوى الإقليمي بأنه قادر على القيام بهذه الوظيفة، وفي ظل استمرار ملاحق الفشل سوف تتراجع أسهمه، الأمر الذي يسعى معارضوه إلى الاستفادة منه لرفع الدعم السياسي الخارجي عنه، فقد أقدم على واحدة من الخطوات الديمقراطية التي يعتبرها الغرب انتهاكا صارخا وبدون سند دستوري حقيقي.

فتح تأجيل الانتخابات نزاعات عميقة مع بعض الأقاليم الإثيوبية، الراضية بتصورات رئيس الحكومة، حيث تنزع عنها الخطوة بعض خياراتها السياسية المؤجلة، وتجبرها على التعامل بخشونة مع الموقف العام، أو تبني إجراءات عكس إرادة فكرة التأجيل، فأقليم تيغراي قرر المضي في الانتخابات وهو غير مكترث

بخطوة مجلس التحقيق الدستوري المتعلقة بالتعديل. رصد تقرير السلام والأمن الصادر عن معهد دراسات السلام والأمن بجامعة أديس أبابا بإثيوبيا (IPSS)، الصادر في مايو الماضي، أسباب الصراع في إثيوبيا، وأرجعه إلى عدم المساواة الاقتصادية بين الأقاليم وبطالة الشباب، على الرغم من النمو الاقتصادي والنجاح النسبي في الحد من الفقر خلال العقد الماضي، كما أن النزاع حول الهيكل الاتحادي يزعزع الاستقرار بين الجماعات الإثنية، ويفتح الباب لتوترات داخلية مختلفة، ناهيك عن العوامل الأمنية العابرة للحدود والجغرافيا السياسية.

يتباين الفاعلون في المشهد بين القوى السياسية والأحزاب المهيمنة والحكومة الاتحادية، وما يسمى بوكالات إنفاذ القانون وحفظ النظام، أو قوات الأمن الإقليمية، والجيش من أقوى المؤسسات لصون السيادة الوطنية والأمن.

تضع هذه القوى مستقبل أبي أحمد على المحك، وتجعل الخيارات أمامه محكومة بتوازنات دقيقة ومدى قدرته على إدارة المشهد المعقد، أو التراجع للخلف عن خطوة تأجيل الانتخابات، لأن انتهاء مدة البرلمان في أكتوبر المقبل يمكن أن يصطبغ معه تطورات أشد سخونة.

يملك الحكومة المعارضة البندقية التي تمكنها من شد الأجزاء القوية التي ترتكز عليها، وهي الصورة الديمقراطية واحترام الاستحقاقات الانتخابية، ومنحتها قوة جديدة تفرض عليها التلاحم وتجاهل الفواصل كي تتراجع الحساسيات الإقليمية والمقبولية المعروفة، ومواجهة خصم واحد والترتكز على هدف إسقاطها، ما يؤدي إلى تهدئة الأزمات الداخلية أو تحويلها إلى مازق أشد صعوبة.

سقف الرهانات عليه، ووفرت ذريعة أمام المعارضة لتوسيع نطاق الرفض، على أمل تصويب تحركاته السياسية، أو سقوطه في فخ التناقضات بعد تأجيل الانتخابات. وأصدرت ثلاثة أحزاب معارضة، إثنان من إقليم أروميا، والثالث من إقليم الأوغادين، رفضا لتأجيل الانتخابات ووصفت التمديد بأنه "غير دستوري ويتناقض مع المبادئ الديمقراطية"، ووجدت الخطوة أصداء لدى دول غربية كانت ترى أن أبي أحمد نموذجنا وأعدا للحكم الرشيد في أفريقيا، الأمر الذي يشي بعدم استبعاد تغيير البيات التعامل معه، وانتقالها من مربع المساعدات الاقتصادية والتعاون على أصدعة أخرى لمربع يقوي شوكة المعارضة الداخلية.

جذب أبي أحمد، الحائز على جائزة نوبل للسلام العام الماضي، الانتظار عدم الاستقرار السياسي، ويتم تقويض النظام الدستوري، وإقامة الحجج على فشل التحول الديمقراطي الذي بشر به أبي أحمد منذ عامين، عندما صعد إلى السلطة بعد احتجاجات شعبية ضد دكتاتورية الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي الحاكمة، والتي حلها واستبدلها بحزب "الإزدهار" الذي يواجه انتقادات منذ بزوغه، ولم تمكنه حداثة عهده من التعامل جيدا مع التحديات التي تمثلها المعارضة.

تلتحف المعارضة في إثيوبيا بمكونات مناطيقية مع أخرى سياسية، ما يجعل موقف أبي أحمد صعبا، والذي كان يعول على تحقيق إنجازات ملموسة تعينه على فرض قبضته الجبازة لمؤسس كزعيم ليبرالي يستطيع توحيد الشعوب الإثيوبية، غير أن الإخفاقات التي يواجهها خفضت

قبولا ونقاشا واسعا في إثيوبيا، وذلك قبل شهر من إعلان تأجيل الانتخابات، وبالتالي لن يكون التوافق الشعبي أو السياسي على الأقل حاضرا في ظل تداعيات تأجيل الاقتراع. وترى أن تصريحاتها إثيوبيا تستهدف كسب الرأي العام بالداخل وليست للخارج، وهو ما يرجح استمرار مصر في خيار مناوآت المارك الدبلوماسية.

الرابح في الصراع هو من

سيمتلك أوراقا دبلوماسية

وقانونية أقوى إن احتاج

الأمر ذلك، وليس من

يمارس دعاية الحشد

وبدلا من تضيق إثيوبيا الخناق على مصر بخيار الماء المنفرد، للقبول بأقل الخسائر مع السودان، تتحرك القاهرة إلى الأمام عادة، عبر جولات مرجحة لإثيوبيا خارجيا أمام الرأي الدولي، وضغطه محليا، وظهر هذا بتوجه مصر، في مايو الماضي، بخطاب إلى مجلس الأمن بشأن ما اعتبرته "موقفا إثيوبيا متعتنا".

وما يمكن استنتاجه أن الرابح في صراع سد النهضة هو من سيمتلك أوراقا دبلوماسية وقانونية أقوى إن احتاج الأمر ذلك، وليس من يمارس دعاية الحشد، مهما كانت ترياقا للشعبية. فالمنطقة تعاني تداعيات جائحة "كورونا"، ولن تعافى قبل 2021 على أقل تقدير، وليس بوسعها تحلل مواجهات صدامية مباشرة مستبعدة عادة لدى الطرفين المصري والإثيوبي.

على مصالحتها المباشرة فقط دون النظر إلى تأثيرات الخطوة على البلاد ونسجها الوطني. يرى مراقبون، أن الاحتجاجات في بلد يتشكل من موزاييك سياسي وعرقي متنسب مرشحة لأن تتسع ولن تقتصر على إقليم بعينه، وربما تجرف معها جانبا من المكاسب الطيفية التي تحققت، بعد أن كانت الطموحات كبيرة لاستعادة التوافق، غير أن الإجراءات الأحادية التي اتخذتها الحكومة أدت إلى تفجير

مشكلات كامنة، كان يمكن تلافيها بقدر من الحكمة السياسية التي تراعي مطالب كل إقليم، وتمنع عنه التفكير في تقرير المصير بعيدا عن الدولة الموحدة. مقاطعة المعارضة للانتخابات أزمة، حيث تتلاشى التنافسية، وتزداد وتيرة

على مصالحتها المباشرة فقط دون النظر إلى تأثيرات الخطوة على البلاد ونسجها الوطني.

يرى مراقبون، أن الاحتجاجات في بلد يتشكل من موزاييك سياسي وعرقي متنسب مرشحة لأن تتسع ولن تقتصر على إقليم بعينه، وربما تجرف معها جانبا من المكاسب الطيفية التي تحققت، بعد أن كانت الطموحات كبيرة لاستعادة التوافق، غير أن الإجراءات الأحادية التي اتخذتها الحكومة أدت إلى تفجير

مشكلات كامنة، كان يمكن تلافيها بقدر من الحكمة السياسية التي تراعي مطالب كل إقليم، وتمنع عنه التفكير في تقرير المصير بعيدا عن الدولة الموحدة. مقاطعة المعارضة للانتخابات أزمة، حيث تتلاشى التنافسية، وتزداد وتيرة

سد النهضة.. هل ينفذ صبر القاهرة على أديس أبابا

شروط جدول زمني محدد "فرصة أخيرة للسلام"، وإرضاء للوسط السوداني، غير أن قراءة "صبر مصر الذي ينفذ" قد تصطبغ وأقعيا بقراءة مختلفة يتبناها "علام" أيضا، وترى أن تصريحات إثيوبيا تستهدف كسب الرأي العام بالداخل وليست للخارج، وهو ما يرجح استمرار مصر في خيار مناوآت المارك الدبلوماسية.

الرابح في الصراع هو من سيمتلك أوراقا دبلوماسية وقانونية أقوى إن احتاج الأمر ذلك، وليس من يمارس دعاية الحشد

وبدلا من تضيق إثيوبيا الخناق على مصر بخيار الماء المنفرد، للقبول بأقل الخسائر مع السودان، تتحرك القاهرة إلى الأمام عادة، عبر جولات مرجحة لإثيوبيا خارجيا أمام الرأي الدولي، وضغطه محليا، وظهر هذا بتوجه مصر، في مايو الماضي، بخطاب إلى مجلس الأمن بشأن ما اعتبرته "موقفا إثيوبيا متعتنا". وما يمكن استنتاجه أن الرابح في صراع سد النهضة هو من سيمتلك أوراقا دبلوماسية وقانونية أقوى إن احتاج الأمر ذلك، وليس من يمارس دعاية الحشد، مهما كانت ترياقا للشعبية. فالمنطقة تعاني تداعيات جائحة "كورونا"، ولن تعافى قبل 2021 على أقل تقدير، وليس بوسعها تحلل مواجهات صدامية مباشرة مستبعدة عادة لدى الطرفين المصري والإثيوبي.

ولم تخف الوساطة السودانية، وهي بمثابة "الفرصة الأخيرة"، أن جزءا أساسيا من عودة المفاوضات ينصب على "بحث إعلان إثيوبيا عن ملء السد"، بحسب تصريح لوزير الري السوداني، ياسر عباس، عقب استئناف المفاوضات الثلاثية، الثلاثاء.

ولن يمثل حضور مراقبين من الاتحاد الأوروبي ودولة جنوب إفريقيا (الرئيسة الحالية للاتحاد الإفريقي)، إلى جانب المراقب الثالث الأمريكي، لأول مرة، فرس رهان "قوي" يساعد الوساطة السودانية على حل القضايا العالقة بين القاهرة وأديس أبابا.

غير أنه يبقى دليلا على اتساع دائرة الرقابة الدولية، بظهور أوروبي يزاحم الرعاية الأميركية. إن أن أديس أبابا، وبعد جولات مفاوضات قادتها واشنطن والبنك الدولي خلال الأشهر الأخيرة، رفضت الذهاب للتوقيع على وثيقة للحل قبلتها مصر، بدعوى أنها لم تحز

مذكورة عن أزمة السد.

مكونين، قال الأحد إن بناء السد مستمر على قدم وساق، لبدء ملء المياه في الإطار الزمني المحدد له بموسم الأمطار هذا العام، بحسب الوكالة الإثيوبية الرسمية للأنباء. ولا يضع أبي أحمد في تصوره أن يعيق "كورونا" ملء السد، حيث قال في الذكرى التاسعة لبدء إنشاء السد، في أبريل 2011 "رغم كون وباء كورونا أصبح تحديا، فإننا نتوقع أن نرى عملية بدء تخزين مياه سد النهضة في بداية الخريف".

وإزاء جمود الموقف الإثيوبي تجاه تغيير موعد الملء، يعلق البعض آمالا على الوساطة السودانية الجديدة في تفكيك التشدد الإثيوبي، ولاسيما مع قبول متحفظ من مصر لعودة المفاوضات وإعلان الخرطوم، في بيانات رسمية، عن مخاوف بشأن حماية مصالحها المائية، فضلا عن نهابها إلى مجلس الأمن



ملف معقد

القاهرة - أيدت مصر الخميس تحفظها على ورقة تقدمتها بها إثيوبيا تضمنت رؤيتها المتعلقة بملء سد النهضة وتشغيله، بحسب بيان لوزارة الري المصرية، وذلك خلال اليوم الثالث من التفاوض بين وزراء الري المصري والسوداني والإثيوبي حول السد الذي تبنيه أديس أبابا على النيل الأزرق. وشددت مصر على ضرورة أن "تتمتع إثيوبيا عن أنفذ أي إجراءات أحادية (...) لما يمثله هذا النهج الإثيوبي من تعقيد للموقف قد يؤدي إلى تآزيم الوضع في المنطقة برمتها".

وعلى الرغم من التحذيرات المصرية، يتوقع متابعون أن تنفذ حكومة أبي أحمد في إثيوبيا، كليا أو جزئيا، تعهدا بملء منفرد لخزان سد "النهضة"، في يوليو المقبل.

وبالماء المنفرد من دون اتفاق، يهدف أبي أحمد، الذي يواجه انتقادات داخلية لتأجيله الانتخابات، إلى كسب جولة لدى الرأي العام، وتحقيق انتصار معنوي وحشد مبكر للأصوات الانتخابية، من دون أن يلفت إلى نتائج قوله بـ"إنعاش مؤقت" لمفاوضات فنية بدأت الثلاثاء، بعد توقف لأشهر.

ووفق معلومات نقلتها تقارير صحافية، يبدأ ملء خزان السد بالتزامن مع بداية فيضان النيل الأزرق، على أن يستمر حتى نهاية فصل الشتاء، بإجمالي 4.9 مليار متر مكعب، ليبدأ التشغيل التجريبي لإنتاج الكهرباء من السد، في مارس 2021، وذلك رغم مخاوف مصر من احتمال المساس بصحتها السنوية من مياه نهر النيل، البالغة 55.5 مليار متر مكعب. وليس أبي أحمد فقط المتمسك بملء السد، حتى من دون اتفاق، فثابته ديميك